

افتتاح ملتقى الأعمال المصري - اللبناني بمشاركة رسمية واقتصادية من البلدين؛ لمحاربة الإرهاب بالاقتصاد ووضع برنامج عمل مشترك لتشجيع الاستثمار



(إكرم عبد الخالق)



جانب من الحضور

اللبناني في بلدان أفريقيا. وشدّد حكيم على أهمية تطوير قطاعي الصناعة والزراعة إلى جانب قطاع الخدمات.

الحاج حسن

شارك وزير الصناعة حسين الحاج حسن في الجلسة الثانية من الملتقى، واستهل كلمته التي حملت عنوان «التبادل التجاري بين مصر ولبنان الفرص والتحديات»، بالإشارة إلى أنه «لا يجوز لصق صفة الإرهاب بالفقير، فالإرهابيون ليسوا كلهم فقراء وليس كل الفقراء إرهابيين».

وقال: «إن التكامل الاقتصادي العربي ليس مستحيلاً. تحقق تكامل اقتصادي في أوروبا، وبدأ بين سبع دول وتوسع إلى دول الاتحاد الأوروبي واتفاقية شنفن، لكن معظم الطبقة السياسية الحاكمة في بلداننا لا تريد أن يكون هناك تكامل اقتصادي، وإن أراد بعض الحكام ذلك لا يستطيع لأن الآخر لا يريد وإن قراره ليس في يده بل في يد الإدارة الأميركية. أميركا هي التي لا تريد تكاملاً عربياً ولا جامعة عربية قوية، بل تريدنا سوقاً لها. وإلا لماذا لا يتم تنفيذ عشرات القرارات العربية المتخذة على صعيد العمل العربي؟».

وأضاف: «أما على صعيد العلاقات بين لبنان ومصر، نوّكد أنه يمكن تطوير هذه العلاقات، ولكي ينمو الاقتصاد في كل من لبنان ومصر لصلحة الشعبين، علينا أن نعمل معا لتحقيق ذلك».

وإذ شدّد على رغبته بعلاقات «شفافة بين لبنان ومصر»، اقترح: «زيادة الصادرات المصرية إلى لبنان بنسبة الضعفين شرط ألا يؤثر ذلك في الصناعات اللبنانية، مقابل أن تعلن مصر استعدادها لزيادة الصادرات اللبنانية إليها بنسبة الضعفين»، لافتاً إلى أنه «يمكن تطبيق إعطاء الأولوية لمصر في السوق اللبنانية مقابل إعطاء الأولوية للبنان في السوق المصرية».

ولفت إلى القدرات التجارية والتسويقية الكبيرة في لبنان ومصر نحو أوروبا وآسيا وأفريقيا، قائلاً: «نحن لا نطالب بأن نستوعب مصر كامل الإنتاج اللبناني ولكن نطلب من مصر أن تساعدنا، والمطلوب العمل على التكامل الاقتصادي بين مصر ولبنان والبناء على كون البلدين قريبين جغرافياً وأيضا على الصّحة بين الشعبين».

وتكشف «أن الاستثمار اللبناني في مصر بلغ مستويات مهمة»، أملاً «أن يستمر ويتوسع، وخصوصاً أن البيئة الكهرمغنطيسية، في مصر وموسميين من الجانبين. ويبحث المجتمعون في سبل تطوير التجارة والصناعة بين لبنان ومصر لتكون مصر مدخلاً إلى تسويق الإنتاج

الممكن أن تكون فرصة لنفاذ المنتجات المصرية لهذه الأسواق وتحقيق مكاسب للجميع، وهذا ما ستتم مناقشته مع السادة الوزراء اللبنانيين بقدر أكبر في جلسات هذا اليوم. وفي مجال الاستثمار، يحتل لبنان المركز 15 من بين نحو 152 دولة مستثمرة في مصر، وأنه إذا تمّ ضمّ مشروعات الشركات اللبنانية المغتربة، فسيتقدم لبنان إلى المركز الـ 7 الأولي، وهو ما يعكس اهتمام المستثمر اللبناني بالسوق المصرية».

حكيم

واعتبر وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم أنّ الملتقى «بعكس رغبة الطرفين وحرصهما على تعزيز العلاقات القائمة بين البلدين واندفاعهما نحو إيجاد فرص جديدة من شأنها توطيد الروابط والاستفادة من الإمكانيات الكبيرة المتاحة»، وأضاف: «لقد شهدت المبادلات التجارية بين الطرفين تراجعاً بنسبة 14 في المئة بين عامي 2013 و2014، وبالتالي فإنتي أشدّد وخصوصاً في هذا الوقت العصبي على ضرورة تفعيل العمل المشترك وعقد لقاءات ثنائية بين رجال الأعمال من أجل تحديد الصعوبات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياحية كافة وغيرها، والعمل على تذليل هذه العقبات».

وأكد «أنّ ما يساهم في إنجاح هذه المرحلة هو الاستقرار السياسي الذي يسود مصر في الوقت الحاضر، إذ نعمل على هذا الاستقرار وعلى إرادة كل من الجانبين للاستفادة من الفرص القائمة والمتاحة لما يعود بالفائدة علينا جميعاً».

وتابع حكيم: «تكمن مهمتنا الأساسية اليوم في تعزيز العلاقات التي تجمع لبنان بمصر وذلك من خلال وضع برنامج عمل مشترك لدعم وتشجيع إقامة المشاريع الاستثمارية المتبادلة، لا سيما في القطاعات الواعدة والصناعية والزراعية والمصرفية والخدماتية، علماً بأن الاستثمارات اللبنانية تحتل المرتبة الـ 15 داخل السوق المصرية بإجمالي استثماراتها تتجاوز الـ 3.7 مليار دولار في عدد من المجالات أبرزها في القطاعين المصرفي والصناعي، وتحفيز التجارة البيئية والسياحية بين البلدين».

وعلى هامش المؤتمر عقد اجتماع بين الوزير حكيم ووزير الصناعة والتجارة والشروعات الصغيرة والمتوسطة المصري وزير الصناعة حسين الحاج حسن والسفير المصري في لبنان ورئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين فادي الجميل، إضافة إلى خبراء ومسؤولين من الجانبين. ويبحث المجتمعون في سبل تطوير التجارة والصناعة بين لبنان ومصر لتكون مصر مدخلاً إلى تسويق الإنتاج

حجم التجارة والاستثمار، وأن نعمل معاً كقطاع خاص وحكومة على تفعيل التكامل بالاستفادة من الميزة النسبية في كل من مصر ولبنان وإقامة مشاريع على أرض الواقع تخدم مصالح البلدين. كما يمكن أيضاً أن يمتد التعاون للعمل في أفريقيا».

وأشار رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير إلى «أنّ الحكومة وشعباً يتطلع على الدوام إلى نسج أفضل العلاقات مع مصر على المستويات كافة، وانطلاقاً من ذلك فإن القطاع الخاص اللبناني عمل بجهد، وهو مستعدّ لبذل مزيد لت تنمية العلاقات الاقتصادية الثنائية لكي تكون على قدر علاقاتهما السياسية والتاريخية».

وأعلن رئيس اتحاد الصناعات المصرية السويدي «أنّ السياسة الاقتصادية المصرية والقوانين التشريعية الجديدة المشجعة للاستثمار تعزّز النشاط الاستثماري في مصر التي تعتبر أرضاً خصبة لتجديد المشاريع الكبيرة، كما أنها بوابة لتصدير عدد من الصناعات».

ولفت رئيس الاتحاد العام للتجارة المصرية إلى «أنّ التحولات السياسية في مصر بدأت بتوليد مناخ أكثر حرية وديمقراطية، ودرجة أعلى من الحوكمة والشفافية والإفصاح والتي تعدّ شرطاً ضرورياً لاجتذاب المزيد من الاستثمارات وتحويل مصر إلى منطقة جاذبة للمشروعات الاقتصادية».

سالمان وعبد النور

ثم تحدث وزير الاستثمار المصري أشرف سالمان، مشيراً إلى «أنّ الاستثمارات اللبنانية في مصر شهدت تطوراً متنامياً في السنوات الأخيرة، حيث يحتل لبنان المركز الثالث عشر ضمن قائمة الدول المستثمرة في مصر، وذلك بإجمالي مساهمات في رأس المال المصدر الذي بلغ نحو 1.1 مليار دولار، وهو ما يعكس نشاط 1239 شركة لبنانية».

وأكد وزير الصناعة والتجارة المصري عبد النور «أنّ محاربة الإرهاب تحتاج إلى التحرك على عدد من المستويات والمحاور، وأؤكد هنا أنّ أحد أهم هذه المحاور هما محور الاقتصاد والتعليم للقضاء على الفقر والجهد والتعامل مع شبانينا على أنهم أهم مكون من مكونات النروة القومية»، وأضاف: «إذا كنا نقول أنّ التبادل التجاري المصري اللبناني أقدم نشاط تجاري في التاريخ، فإنّ الأرقام الحالية لا تعكس ذلك، فإنّ قيمة المليار دولار التي وصل إليها التبادل التجاري عام 2011 كحدّ أقصى لا يعبر عن الفروض الحقيقية للتجارة بين البلدين، وخصوصاً أنّ قصص نجاح الشركات اللبنانية في دول المهجر

افتتح وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم أعمال «ملتقى الأعمال المصري - اللبناني» الذي تنظمه مجموعة الاقتصاد والأعمال، في فندق فينيسيا في بيروت، بالاشتراك مع جمعية الصداقة المصرية - اللبنانية لرجال الأعمال والمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان «إيدال» وجامعة بيروت العربية ووزارة الاقتصاد والتجارة، وبالتعاون مع السفارة المصرية في لبنان واتحادات الغرف في البلدين.

شارك في الملتقى أكثر من 250 رجل أعمال وعدد من كبار المسؤولين في البلدين يتقدمهم، إضافة إلى الوزير حكيم، ووزير الصناعة حسين الحاج حسن، وزير السياحة ميشال فرعون، وزير الصناعة والتجارة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصري منير فكري عبد النور، وزير الاستثمار أشرف سالمان، السفير المصري محمد زايد، رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية أحمد الوكيل، رئيس جمعية الصداقة المصرية - اللبنانية لرجال الأعمال فتح الله فوزي، رئيس اتحاد الصناعات المصرية محمد السويدي وحوالي 60 رجل أعمال مصرياً، رئيس المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (إيدال) نبيل عياني، رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير وعدد من رؤساء الهيئات الاقتصادية اللبنانية.

بدأية، تحدث الرئيس التنفيذي لمجموعة الاقتصاد والأعمال، رؤوف أبو زكي، لافتاً إلى «أنّ المبادلات التجارية محدودة، فالصادرات اللبنانية إلى مصر تكاد تكون رمزية ولأسباب لا تتعلق بمصر فقط. أما الصادرات المصرية إلى لبنان فغلبت رغم من فئتها الراجعة، فإنها أخذت تتخفّف خلال السنوات الأخيرة لأسباب تتعلق معظمها بالمنافسة في السوق اللبنانية، وهي تتطلب بالتالي، جهوداً مكثفة من جانب المصدرين المصريين».

وأضاف: «إنّ المبادلات السياحية بخير وفي إمكان مضاعفتها في مناخ أمّني وسياسي ملائم في البلدين ومع تسهيل التأشيرات، التي لمسنا تأخيرات العائنها بين لبنان وبلدان أخرى».

وقال رئيس جمعية الصداقة المصرية - اللبنانية لرجال الأعمال فتح الله فوزي: «إن كانت الأرقام تشير إلى أنّ لبنان يأتي في المرتبة 15 بين 150 دولة مستثمرة في مصر باستثمارات 3.7 مليار دولار، فإننا نوّكد أنّ هذا الرقم يؤكّد ما يربطنا من علاقات طيبة وتطلع ترتفع هذه الاستثمارات في المرحلة المقبلة بعد المشاركة في مؤتمر شرم الشيخ، أملين أنّ تلقى مقترحنا وتوصياتنا صدى طيباً من قبل المسؤولين في البلدين من أجل إزالة المعوقات التي تواجه رجال الأعمال والمستثمرين لزيادة

تقرير

حرب النفط على المكشوف

مرفان شيخموس

ما هو الدافع وراء قرار «أوبك» عدم خفض الإنتاج النفطي؛ وهل يعكس انخفاض أسعار النفط عالمياً واقعا جديداً في الإمدادات النفطية؟

لا تزال العلاقات السعودية - الإيرانية محدداً رئيساً للصراع الإقليمي، ومردّد ذلك أنّ الرياض شرعت بنقل الصراع الإقليمي مع طهران إلى أسواق النفط العالمية.

صرّح وزير النفط السعودي علي النعيمي وأخر كانون الأول من عام 2014، بأنّ بلاده لن تتنازل عن برميلين واحد من إنتاجها، وأنها ستستمر في الحفاظ على حصتها في السوق وحصّة باقي الدول الأعضاء في المنطقة، وستكون خصماً شرساً، ولن يبدأ بالملكة حتى تعود السوق إلى التوازن مجدداً ويخرج كلّ المنتجين غير الأكفاء منها. هذه ليست المرة الأولى التي تخوض فيها السعودية و«أوبك» حرباً نفطية، لكنّها هذه المرة حرب على المكشوف.

وبغض النظر عن الموقف الحقيقي للمملكة، وتأثيرها في سوق أسعار النفط، يبدو أنّ الغرب وروسيا، وكذلك إيران، لديهم قناعة تامة بأنّ السعودية تمارس تجاههم سياسة عقابية اقتصادية.

بالنسبة إلى الغرب، وبحسب صحيفة «تلغراف»، يرى خبير النفط البريطاني آيان وود أنّ انخفاض سعر النفط إلى أقل من 50 جنيه استرليني قد يؤدي إلى وقف أعمال التنقيب في بحر الشمال، ما قد يضعف نحو 6 مليارات برميل على بريطانيا، أي نحو ثلث الاحتياطي ويعرض البلاد لخسارة نحو 200 مليار جنيه استرليني.

أما بالنسبة إلى إيران وروسيا فالأمر سياسي، نتيجة لموقفهما من سورية وقضايا كثيرة في المنطقة.

وفي السياق نفسه، قال الرئيس الإيراني حسن

زعيتر تفقد الأشغال على طريق ضبية المنهارة؛ علينا تحمّل المسؤولية والموضوع في عهدة القضاء



زعيتر ونقولا خلال تفقد طريق ضبية

تفقد وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعيتر بعد ظهر أمس أوتوستراد موضوع سابقاً، فاجاب: «المشروع ملزم منذ عام 1999 وتأكّد حائط الحماية بدأ عام 2006، وأجرينا اتصالاً بمجلس الإنماء والإعمار، فقبل لنا أنه يجب ملأ ما أجل بناء حماية مدروسة وصاحلة لحماية الأوتوستراد، إنما لم تنفذ ربما لعدم تأمين الإمدادات اللازمة. هذا سابقاً، إننا الآن علينا العمل بكل الوسائل ليكون هذا العمل متيناً عامّة ونقل، بإشراف فوراً بالإجراءات اللازمة وبالسرعة الممكنة حتى لا تتقلل الطريق من جهة. وأشكر للشركة التي تقوم بالأعمال لتبنيها الثورية على رغم الظروف الصعبة ووضعها الخرسانات لإعادة الوضع إلى حاله إلى حين تزليمه بعد وضع الدراسة الفنية اللازمة من الاستشاريين المختصين وعلى أساسه يتمّ التزليم. المهم ليس هناك خسائر في الأرواح، وعلينا حكومة تحمّل المسؤولية ومعالجة الموضوع ليس كما هو، إنما إلى الأفضل ومواجهة الأمر في حال

حصول أي عاصفة». وسئل زعيتر عن أسباب عدم معالجة الموضوع سابقاً، فاجاب: «المشروع ملزم منذ عام 1999 وتأكّد حائط الحماية بدأ عام 2006، وأجرينا اتصالاً بمجلس الإنماء والإعمار، فقبل لنا أنه يجب ملأ ما أجل بناء حماية مدروسة وصاحلة لحماية الأوتوستراد، إنما لم تنفذ ربما لعدم تأمين الإمدادات اللازمة. هذا سابقاً، إننا الآن علينا العمل بكل الوسائل ليكون هذا العمل متيناً عامّة ونقل، بإشراف فوراً بالإجراءات اللازمة وبالسرعة الممكنة حتى لا تتقلل الطريق من جهة. وأشكر للشركة التي تقوم بالأعمال لتبنيها الثورية على رغم الظروف الصعبة ووضعها الخرسانات لإعادة الوضع إلى حاله إلى حين تزليمه بعد وضع الدراسة الفنية اللازمة من الاستشاريين المختصين وعلى أساسه يتمّ التزليم. المهم ليس هناك خسائر في الأرواح، وعلينا حكومة تحمّل المسؤولية ومعالجة الموضوع ليس كما هو، إنما إلى الأفضل ومواجهة الأمر في حال

قزي أحال مشروع قانون تنظيم وزارته على مجلس الوزراء وطالب بتعديل قانون ضمان سائقي السيارات العمومية

أحال وزير العمل سجعان قزي على الإمامة العامة لمجلس الوزراء مشروع قانون يرمي لإعادة تنظيم وزارة العمل لجعلها إدارة عصرية فاعلة ومنتهجة على أسس حديثة متطورة تتماشى مع التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في الداخل والخارج.

كما أحال على مجلس الوزراء القانون الرامي إلى تعديل المادة الأولى من القانون المتعلق بضمان سائقي السيارات العمومية الذين يقودون سياراتهم بأنفسهم.

ووافق قزي على تعديل مقدار مساهمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في تكاليف الأدوية المختصة لمعالجة أمراض تصلب اللويحي والتليف والضغط الرؤيين خارج وداخل المستشفى بحيث يصبح 95 في المئة بدلاً من 80 في المئة. ويأتي ذلك في إطار ترجمة التوصيات التي صدرت عن حلوة

أحال وزير العمل سجعان قزي على الإمامة العامة لمجلس الوزراء مشروع قانون يرمي لإعادة تنظيم وزارة العمل لجعلها إدارة عصرية فاعلة ومنتهجة على أسس حديثة متطورة تتماشى مع التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في الداخل والخارج.

كما أحال على مجلس الوزراء القانون الرامي إلى تعديل المادة الأولى من القانون المتعلق بضمان سائقي السيارات العمومية الذين يقودون سياراتهم بأنفسهم.

ووافق قزي على تعديل مقدار مساهمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في تكاليف الأدوية المختصة لمعالجة أمراض تصلب اللويحي والتليف والضغط الرؤيين خارج وداخل المستشفى بحيث يصبح 95 في المئة بدلاً من 80 في المئة. ويأتي ذلك في إطار ترجمة التوصيات التي صدرت عن حلوة

لجنة متابعة مشاريع طرابلس أعلنت رفضها مشروع «مرأب التل»

أعلنت «لجنة متابعة مشاريع طرابلس» رفضها «مشروع مرأب التل» في طرحه الحالي المزمع إنشاؤه في ساحة عبد الناصر - التل، من مجلس الإنماء والإعمار.

وعلت اللجنة خلال مؤتمر صحافي رفضها: «بأنّ المرأب سيكسّر وجود السيارات في وسط المدينة ويزيد من حدة الازدحام والتلوث، في ظل غياب خطة تنظيمية للمرور عموماً في المدينة، إضافة إلى أنّ تكلفته بنائه وتشغيله عالية نظراً لوجود تحت الأرض، لما يحتاج إليه من حماية من المياه الجوفية والتهوية والإنارة، كما أنّ المشروع لم يلحظ وجود الفئات والباصات ولم يضع آلية للتعامل مع السيارات العمومية والتكاليف المفروضة عليهم».

وأبنت تحوفاً من أنّ «تحول الظروف الأمنية دون استخدامه على الوجه الأمثل حيث لن يتجرأ أحد على النزول طابقين لركن سيارته، في ظل غياب خطة اتصاعية للبحرول مع المشردين والمسنولين والممارسات اللاأخلاقية في المنطقة ما يؤهله ليكون بؤرة فساد».

وطالبت اللجنة «بإنشاء محطتي التسفير الشمالية والجنوبية وتفعيلهما واستكمال مشروع الحزام الغربي، إضافة إلى إطلاق مشروع الحزام الغربي بمرحليته والتي توصل مناطق القبة - أبي سمرام - الكورة والذي تبلغ قيمته 125 مليون دولار». كما طالبت «بوضع مخطط توجيهي كامل لمنطقة التل ومحيطها التاريخي يلحظ كل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ويحافظ على معالمها التراثية مع تحويل وسط المدينة منطقتة مشاة خالية من السيارات أسود بالمدن التاريخية والمتقدمة، وإنشاء وتشغيل مرائب بديلة عدة موجودة في المحيط بما يتلاءم مع انسيابية السير وترتكز المدارس والمطاعم».

ووزعت اللجنة بياناً مرفقاً بتوقيعات عدد كبير من الهيئات والشخصيات المنصّمة وأعلنت استمرار تحركها، وقد تحول المؤتمر إلى اعتصام في الموقع نفسه، فيحضور عدد من الفاعليات وممثلي الروابط والاتحادات والجمعيات وأعضاء مجلس بلدي سابقين وحاليين.

تمديد وقف العمل الموقت في سوق السمك خمسة أيام

أعلنت المؤسسة العامة للأسواق الاستهلاكية تمديد وقف العمل الموقت في سوق السمك المركزي في الكرنيتيلا، لمدة 5 أيام إضافية، بدءاً من نهار الاثنين الواقع في 16 شباط الجاري، وذلك «نظراً إلى العواصف التي ضربت لبنان خلال الأسبوع الجاري وتأثيرها في الأعمال التي بدأت في السوق يوم السبت الماضي».

وأكدت المؤسسة «أنّ الأعمال الجارية تنفذ وفق أعلى المعايير وبإشراف المراقبين الصّحيين الذين انتدبتهم وزارة الصحة العامة بموافقة رئيس مجلس الوزراء تمام سلام وسلطة الوصاية على المؤسسة، وستدعو وسائل الإعلام إلى حضور إعادة الافتتاح في وقت يحدّد لاحقاً».

مذكرة تفاهم بين الهيئة المنظمة للاتصالات وCNAM



خلال توقيع المذكرة

برعاية وزير الاتصالات طربس حرب، وفي حضور رئيس الجامعة اللبنانية الوزير السابق الدكتور عدنان السيد حسين، وقع كل من رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات بالإناية عماد حجب الله، ومدير المعهد العالي للعلوم التطبيقية البياس الهاشم، مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون العلمي والتقني بين الهيئة والمعهد.

وأشار حب الله إلى «أنّ توقيع هذه المذكرة يشكل امتداداً للمذكرة التي وقعت عام 2012 بين الهيئة والجامعة اللبنانية»، معتبراً «أنّ هذا الاتفاق تشكل خطوة مهمة للمؤسستين وتفتح أبواب تعاون واسعة بينهما لتأطير كفاءات وخبرات الطرفين، وذلك في مجالات عدة أبرزها: مساهمة الهيئة في دعم أعضاء الطلاب ومشاريع التخرج خلال أعوامهم الدراسية، عقد الهيئة لورشات عمل ومؤتمرات تقنية وأكاديمية في حرم المعهد وخارجها بالتعاون الوثيق مع المعهد، دعم قدرات الدراسات والأبحاث والتطوير في المعهد العالي للعلوم التطبيقية والاقتصادية لعلوم تقديم الهيئة، مجاًناً، عرضاً تقنية وغير تقنية (Seminars, Conferences) في حرم المعهد، دعم قدرات البحث والتطوير عبر استضافة طلاب وخريجي المعهد في مقر الهيئة (Research and Development)، عقد وتنظيم دورات تدريبية (Training) خاصة

للهيئة في المواضيع ذات الصلة بتحديات السوق والتحليل الهندسي، وتأطير الإسهاعات في الصحة، ووسائل قياس الإشعاعات الكهرمغنطيسية، وتخطيط الأشعة الكهرمغنطيسية، ومراقبة حركة مرور البيانات، وجودة الخدمة، وغيرها.

وكانت كلمة لرئيس الجامعة اللبنانية، رئيس مجلس إدارة Liban-CNAM شددّ فيها على الأهمية لتفعيل علاقات الجامعة اللبنانية مع القطاعين العام والخاص «بهدف الإرتقاء بدور المؤسسات، ما يسعدو بالنفع على الاقتصاد الوطني بشكل عام وفرص عمل للشباب في شكل خاص». وتوجه بالشكر لوزارة الاتصالات «لتعزيزها الـ DSL الذي يربط فروع

دامرجي: قانون الإجراءات الحالي ولد ميتاً

من قبل بعض الماكين». وقال: «إننا على ثقة بأنّ المجلس النيابي سيقوم، في غضون أيام قليلة، بحسب هذا القانون وإعادة درسه من جديد، ليصبح قانوناً عادلاً يرضي الطرفين وبخاصة المستأجرين».

واختتم دامرجي: «سيكون لنا موقف حاسم خلال تحركنا في 27 الجاري، وسنعلن مواقف مهمة في حينها لأنّ الحركة ستكون كبيرة وسيكون الصوت أقوى»، داعياً المستأجرين إلى «المشاركة في هذا الاعتصام الذي ستكون فيه للمستأجرين مواقف مهمة وكبيرة».

اعتبر رئيس «لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين» في بيروت وجيه دامرجي «أنّ قانون الإجراءات الحالي هو قانون معطل ولد ميتاً، والفقرة الأولى من القانون تنصّ على صندوق دعم الإقراء ولجنة التخمين، والمجلس الدستوري قام مشكوراً بالطنع بهاتين المادتين، وأصبح القانون معطلاً نهائياً وغير قابل للتطبيق والتنفيذ». وطالب دامرجي المستأجرين «بعدم الرضوخ للضغوطات والوقوف في وجه كل من يحاول أن يعترض لهم بالتحويل والترويج بالقانون لإخراجهم من منازلهم